جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة تكريت

كلية التربية للعلوم الانسانية / قسم التاريخ

المرحلة الرابعة

اسم المادة : تاريخ العراق المعاصر

العلاقات العراقية البريطانية

اسم التدريسي

الدكتورة: وفاء نزهة سليمان

1448هـ

2026م

-مشروع معاهدة1927:

عهد الى جعفر العسكري بتأليف الوزارة (12 تشرين الثاني 1926) و ضمت في عضويتها ممثلين عن الحزبين البرلمانيين ، التقدم و الشعب ، كما انضم العسكري نفسه الى حزب التقدم من اجل الحصول على تأييد أغلبيته في المجلس النيابي وأصبح رئيسا له وأعلنت الوزارة في منهاجها التعاون مع " حكومة بريطانيا " ليتولى العراق المسؤوليات المترتبة عليه بصفته دوله مستقلة ، و لتسهيل دخوله عصبه الأمم بأسرع وقت ، وأعلنت الوزارة أنها ستبادر بتسريع الأمور الآتية :

1- إنجاز تعديل الاتفاقيات ، الذي شرعت به الوزارة السابقة ، وفقا لرغبات المجلس التأسيسي ، وحسم ما أشار إليه تقرير لجنه المعاهدة من الأمور في هذا الصدد .

2- توسيع دائرة التمثيل الخارجي ، وتأسيس الصلات مع الدول ، لا سيما المجاورة منها على أسس المودة والاحترام المتبادلين .

3- قصر النفقات على الأمور الضرورية لإدارة البلاد ، والسير الى التوازن بين الصادرات و الواردات .

4- توحيد أعمال الزراعة والري و البيطرة والتجارة في وزارة واحده ، و الاهتمام بمكافحة الآفات الزراعية ، المصارف والغرف الزراعية ونقابات التعاون .

5- احترام الشعائر الدينية ، وبخاصة في المدارس ، ورفع مستوى التعليم و تحسين منهاجه وتسهيل تعميمه ، ومساعده البلديات لتمكينها من تقديم الخدمات للشعب .

وسارعت الوزارة الى تأليف لجنه وزارية ضمت نوري السعيد وياسين الهاشمي . وزيري الدفاع و المالية لدراسة الأمور المتعلقة بتعديل معاهده 1926 ، فدرست اللجنة جميع الأمور المتعلقة بالمعاهدة ، وأعربت عن رغبتها في عقد معاهده جديدة تضمن تقدم العراق للاستقلال ، وارتأت اللجنة لتحقيق هذا الهدف ان تبدأ بتعديل الاتفاقيات المالية والعسكرية ،

تعديلا صحيحا يتناول الأسس والمبادئ لا القشور والمظاهر .

وقفت الحكومة البريطانية موقفا معاكسا للموقف العراقي ، وأظهرت حرصا على استمرار نظام الانتداب لمده 25 سنة ، متذرعة بما قرره مجلس العصبة عند إصدار قراره حول الموصل ، وزاعمة بان التعديل سيقابل بعدم الرضا من قبل المنظمة الدولية والأتراك معا .

وعلى الرغم من ان فيصل الأول كان يحاول التوفيق بين وجهتي النظر العراقية والبريطانية بقدر الإمكان ، كان يوافق وزارته على موقفها ، فاتهم من قبل بريطانيا بأنه يناصبها العداء ، و يناصر المعارضة و يشجع المعارضين و المتطرفين سرا ، وزعمت ان عمله هذا يناقض المادة (25) من القانون الأساسي التي تقول بان "الملك مصون غير مسؤول" . وإزاء الخلاف بين وجهتي النظر ، وصل الى بغداد في آذار 1927 السير جون شاكبيرك shukburgh ، مدير الأمور الشرقية في وزارة المستعمرات البريطانية و اجرى مفاوضات مع المعتمد البريطاني في بغداد و الوزارة العراقية ، واستمع الى آراء الملك فيصل ، لكنه فشل في مهمته للتقريب بين وجهتي النظر العراقية و البريطانية ، فهدد (رئيس الوزارة بالاستقالة ، و أوضح في استقالته التي قدمها في (25 أيار 1927 الظروف التي اضطرت العراق الى قبول المعاهدة السابقة مع بريطانيا ، ورغبه الشعب العراقي ضد العدوان الخارجي ، آلا ان الموقف البريطاني المعارض دفع الوزارة الى التردد و التأخير في عرض لائحة الدفاع الوطني على مجلس الامه ، فرفض الملك قبول الاستقالة .

و بعد عوده شاكبيرك الى لندن اقترح على حكومته نقل المفاوضات الى لندن ، فقرر رئيس الوزراء تأليف وفد عراقي برئاسة رئيس الوزراء على ان يسافر الملك للإشراف على سير المفاوضات .

بدأت المفاوضات في لندن في (25 تشرين الأول 1927) وارتكزت على ركنين أساسين هما :

1- دخول العراق في عصبة الأمم في عام 1928 ، وهل باستطاعة الحكومة البريطانية ان تلح في ذلك ؟

2- تعديل الاتفاقيتين العسكرية والمالية ، المتفرعتين من المعاهدة العراقية البريطانية الأولى ، تعديلا يتفق والأماني العراقية و العهود التي قطعتها بريطانيا للعراق .

كانت وجهة النظر البريطانية تناقض المطالب العراقية ، وتزعم بان ترشيح العراق للعصبة في عام 1928 سابق لأوانه وليس من مصلحة العراق في شيء ، وترى تأجيل القضية الى عام 1932 . اما بالنسبة للنقطة الثانية فقد وافقت بريطانيا على إعداد مسوده لمعاهده جديدة تحل محل المعاهدة العراقية – البريطانية الأولى لعام 1922 ، المعدلة بمعاهده 1926 ، لكن هذه المعاهدة لم تختلف عن المعاهدة السابقة الا ببعض التفاصيل ، وبقيت فيها الاتفاقيتان " العسكرية و المالية " دون حل ، فطالب الوفد العراقي إطلاق يد الحكومة العراقية بإدخال نظام التجنيد الإجباري بغيه إنشاء جيش جديد قوي يعتمد عليه في الدفاع عن الوطن ، إلا ان بريطانيا عارضت في ذلك زاعمة ان ليس في صالح العراق ان يأخذ بنظام ينفر منه " الاهلون " و لا يميل إليه إلا نفر مثقف محدود ، و كانت بريطانيا تخشى بناء جيش عراقي وطني قوي .

السعدون وجهوده لعقد معاهدة الاستقلال :

عهد الى عبد المحسن السعدون بتأليف الوزارة الجديدة في (14 كانون الثاني 1928) ، فاشترط السعدون حل المجلس النيابي ، وقد تضمن منهاج الوزارة السعدونية الثالثة الأمور الآتية :

1. عرض المعاهدة العراقية – البريطانية . التي عقدتها الوزارة السابقة على

المجلس النيابي القادم ، وبذل الجهود لانجاز عقد الاتفاقيتين الجديدتين المالية والعسكرية وفقا لما تقتضيه مصلحة البلاد .

2. السعي لإعداد الوسائل الضامنة للدفاع عن البلاد ، وتقرير ما تتطلبه المصالح القومية السامية في هذا الشأن .

سارعت وزارة السعدون الى حل المجلس النيابي ، وإجراء انتخابات نيابية جديدة وأعقب ذلك فتح المفاوضات مع بريطانيا لعقد اتفاقيتين ، عسكرية ومالية ، جديدتين مع بريطانيا ، وشكلت لجنة وزارية ضمت وزراء المالية والدفاع والمعارف ، لإجراء المفاوضات مع المعتمد البريطاني، ولم تجد اللجنة في المسودتين اللتين قدمها الجانب البريطاني ما يحقق الأهداف الوطنية العراقية . فوضعت حلولا مقابلة بحيث يتولى العراق مسؤولية الدفاع عن أمنه الداخلي وحدوده الخارجية ، ويحدد عدد الضباط البريطانيين في جيشه الوطني ، ويعهد بإدارة الأحكام العرفية الى ضابط عراقي بدلا من ضابط بريطاني وان يمتلك العراق سككه الحديد ، ولا يسهم في نفقات دار الاعتماد البريطانية في العراق . وقد رد الجانب البريطاني على المقترحات العراقية ردا قياسيا أجاب السعدون عليه موضحا ان التعديلات التي طلبت الوزارة إدخالها هي اقل ما يمكن ان يرضي به مجلس الامه والشعب العراقي ، وان رفض المقترحات وضع الوزارة في موقف حرج جدا لم يبق أمامها سوى طريق واحد للتخلص من الورطة التي هي فيها ، وهو تقديم استقالتها وترك مقاليد الحكم لوزارة أخرى .

عرض السعدون نتائج المشاورات مع بريطانيا ، وموقف الحكومة العراقية منها على رجال السياسة واستشارهم فيما يجب ان يعمله ، فأيدوا موقفه وأشاروا عليه بالاستقالة بعد ان أكدوا له ان احدا من المعارضة لن يقدم أي وزارة جديدة مهما

تأزم الموقف . وساند (حزب التقدم) موقفه رئيسه ، واعتبر مطالبه مطالب الشعب كله لا يجوز لاي احد ان يتراجع عنها ، فقدم السعدون استقالته (20 كانون الثاني 1929) معلنا فيها فشل المفاوضات مع بريطانيا ، والذي يعني إيقاف سير العراق نحو التقدم المنشود الى اجل غير مسمى ، والتسليم بقبول الحالة الحاضرة التي اضهرت الأمة عدم الارتياح اليها .

بقيت البلاد بدون وزارة مدة تزيد على ثلاثة أشهر ، انتهت على أثرها خدمات المعتمد السامي البريطاني السير هنري دوبس ، وفي الوقت نفسه حصلت تغيرات سياسية في بريطانيا ، حيث فاز حزب العمال وشكلت الوزارة البريطانية ، وعين معتمدا جديدا هو السير جلبرت كلايتون ، الذي وصل الى بغداد في (2 آذار 1929) .، وكلايتون خبير بالشؤون العربية وله صلات واسعة مع بعض الشخصيات العراقية منذ الحرب العالمية الأولى ووصف بانه " كان متفهما للقضايا العربية ومحيطا بشؤون العراق ، وحائزا على ثقة الساسة العراقيين " و أعلن كلايتون بأن هدف السياسة البريطانية تأسيس حكومة عراقية مستقلة ، مرتبطة مع بريطانيا برابطة التحالف الوثيق والعطف الصميمي ، لان مصالح العراق وبريطانيا حسب زعمه مرتبطة ببعضها ارتباطا وثيقا وليس هنالك من تضارب حقيقي بينهما .

(عهد الملك الى توفيق السويدي بتأليف الوزارة الجديدة في (28 نيسان 1929 وقد أعلنت الوزارة في منهاجها " ان معاهده 1927 أصبحت مهملة و ان هدف الحكومة هو الحصول على تصريح قطعي بترشيح العراق لدخول عصبه الأمم في وقت قريب جدا خاليا من كل قيد او شرط ، و لكن وزارة السويدي سرعان ما قدمت استقالتها في (25 آب 1929). وَ قبل تشكيل الوزارة الجديدة فوضت

الحكومة البريطانية وكيل معتمدها في العراق ان يبلغ الملك فيصل الأول في (14 أيلول 1929) بما يأتي :

1- ان الحكومة البريطانية مستعدة لتأييد ترشيح العراق لإدخاله عصبة الأمم عام 1932 .

2- ان الحكومة البريطانية سوف تبلغ مجلس العصبة في اجتماعه القادم أنها قررت عدم العمل بمعاهده 1927 .

3- ان الحكومة البريطانية سوف تبلغ مجلس العصبة في الوقت نفسه ، بأنها عازمة على إدخال العراق الى عصبه الأمم عام 1932 .

شكل عبد المحسن السعدون وزارته الرابعة في (19 أيلول 1929) و أشاد بالسياسة البريطانية الجديدة تجاه العراق لانها تحقق شطرا من رغائب الامه التي لا ترضى عن الاستقلال بديلا ، ووضعت الوزارة أسسا عامه للدخول في المفاوضات مع بريطانيا هي :

1- العمل على جعل مبدأ تطبيق المعاهدة الجديدة من تاريخ توقيعها ، أي قبل الدخول في عصبة الأمم ، او تسريع الدخول قبل سنه 1932 .

2- العمل على رفع كل صيغه احتلاليه من صلب المعاهدة الجديدة ، و كل ما ينافي استقلال العراق .

3- الأخذ بنظر الاعتبار إنهاء مسؤولية الحكومة البريطانية في قضية الدفاع و تطبيق التجنيد العام بصورة سريعة .

ألفت وزارة السعدون لجنه وزارية لمفاوضه بريطانيا في عقد معاهده جديدة ضمت وزاراء المالية و الداخلية والدفاع ، ياسين الهاشمي و ناجي السويدي ونوري السعيد فوجدت ان الشرط الذي تشترطه الحكومة البريطانية لجعل العلاقات المقبلة

بين الحكومة العراقية وبريطانيا قائمة على أساس المشروع البريطاني – المصري الذي يجري التفاوض بشأنه شرط غير وارد ، لان وضع العراق الجغرافي يختلف عن وضع مصر اختلافا كبيرا ، يضاف الى ذلك ان مصر تحت الاحتلال البريطاني المباشر ، في حين ان العراق مرتبط بمعاهده تحالف مع بريطانيا ، و لهذا طالبت اللجنة الوزارية ان تجري المفاوضات على أساس الند للند .

أدرك السعدون عدم جدية الحكومة البريطانية في إحداث تغيرات أساسية في سياستها تجاه العراق ، وكانت تعتقد ان مجرد الإعلان عن نيتها بعضد العراق لدخول عصبه الأمم كاف لإقناع العراقيين بشروط معاهده جديدة لا تختلف في غاياتها و أهدافها عن المعاهدات السابقة ، و مع ذلك تعرض السعدون الى انتقادات صحفية جريئة لقبول وزارته بالتصريح البريطاني الذي وعد بإدخال العراق عصبة الأمم ، و وصفت هذا الأمر بأنه لا يعني سوى ان يصبح العراق صوتا مؤيدا لبريطانيا كأصوات بقية المستعمرات ، و اتهمت الصحافة السعدون بإهماله الرأي العام كما ازدادت الانتقادات الموجهة للسعدون في جلسة مجلس النواب يوم (11 تشرين الثاني 1929) و اتهمت المعارضة وزارة السعدون بالتراجع عن مطاليب الشعب ، وإرجاع القضية العراقية سبع سنوات الى الوراء ، وقد رد السعدون على تلك الانتقادات ، وحاول إقناع المعارضة تبني سياسة تصريح (14 أيلول 1929) و إزاء استمرار الانتقاد في المجلس انفعل السعدون وقال " الأمة التي تريد الاستقلال يجب ان تهيئ له ، فالاستقلال يؤخذ بالقوة و التضحية " .

أثرت مواقف بريطانيا والصحافة و المعارضة البرلمانية في نفس السعدون ، يضاف الى ذلك مشاكله العائلية مع زوجته التركية ، التي حجبت بتمسكها بالعادات

التركية مظاهر الحياة العربية التي كان السعدون يحن إليها ، كل هذه العوامل دفعت (السعدون الى الانتحار في الساعة التاسعة من مساء يوم (13 تشرين الثاني 1929 بإطلاق الرصاص من مسدسه ، وترك السعدون وصيته التي قال فيها :

"سئمت هذه الحياة التي لم أجد لذة فيها وذوقا وشرفا ، الأمة تنتظر خدمة الانكليز لا يوافقون ، ليس لي ظهير العراقيون طلاب الاستقلال ...يظنون إني خائن للوطن ، وعبد للانكليز ما أعظم هذه المصيبة انا الفدائي الأشد إخلاصا للوطن " .

عهد الى ناجي السويدي ، الشخصية الثانية في حزب التقدم بتأليف الوزارة الجديدة ، فالفها في (18 تشرين الثاني 1929) ، وضمت جميع أعضاء الوزارة السعدونية السابقة ، و أعلنت الوزارة في منهاجها أنها ستسير على منهاج الوزارة السابقة ، ولن تهمل مطاليب الشعب ، او تتساهل في تطبيق المنهاج ، ولكن الوزارة سرعان ما أصدمت بالمعتمد البريطاني الجديد فرنسيس همفرير نتيجة لجهودها لانقاص عدد الموظفين البريطانيين ، وتحديد سلطات من يبقى منهم الى ادنى حد ممكن ، وذلك يجعل وظائفهم استشارية صرفة لا ادارية ، وكان هذا الأجراء القشة التي قسمت ظهر البعير ، فابلغ المندوب البريطاني الحكومة العراقية بان حكومته لا ترضى بانقاص عدد الموظفين البريطانيين إنقاصا كبيرا ، فادى هذا الموقف الى زيادة حراجة موقف الحكومة ، ومما زاد في حراجة الموقف تدهور اسعار الحبوب وتاثير ذلك على الاقتصاد الوطني . فقدم ناجي السويدي استقالته في (9 اذار 1930) واضح فيها بان هدف حكومته هو معالجة الازمة الاقتصادية التي تعصف بالبلد ، ولذلك تحرت سبل الاقتصاد بتقليص المصروفات وتخفيف اعبائها عن كاهل الدولة ، الا ان مقرراتها جابهت المعارضة من قبل الاستشارة البريطانية في العراق على الرغم من تصريحات الحكومة البريطانية بلزوم العمل على تولي العراقيين

المسؤولية بصورة حقيقية .

أثار استمرار التدخل البريطاني في الشؤون الداخلية الاستياء العام ، والقى ياسين الهاشمي ، وزير المالية في وزارة السويدي كلمة في المجلس النيابي حمل فيها بشدة على الحكومة البريطانية واساليبها اللاشرعية في استمرار هيمنتها على العراق واشاد بكفاح العراقيين من اجل الحصول على الاستقلال التام ، وندد بوقوف بريطانيا ضد هذا الكفاح خلافا للبيانات الرسمية وتصريحات المندوب السامي بالسير بالعراق نحو الاستقلال واختم الهاشمي كلمته بالقول : "أن الاشخاص (البريطانيين) الموجودين في العراق ارائهم هي المنفذة والمحترمة " .

ودعا رجال الحركة الوطنية الى الاضراب العام والتظاهر يوم الجمعة (21 اذار 1930) احتجاجا على مواقف بريطانيا ، فاقفلت المحلات واجتمعت الجماهير في جامع الحيدر خانه والطرق المؤدية اليه ، وبعد انتهاء صلاة الجمعة خرجت الجماهير بمظاهرة عارمة تحمل لافتات كتب عليها العبارات الاتية "ارادة الامة فوق الجميع " ليحيى العراق مستقلا ، ليحيى الشعب لنعش مستقلين ، للوطن نحيا للوطن نموت " .

طافت المظاهرة على دور السفارات والقنصليات الاجنبية ، وقدم المتظاهرون مذكرات احتجاج الى المنظمات الدولية والصحف العربية والاجنبية ضد الممارسات الاستعمارية البريطانية . وطالبوا عصبة الامم ان تستمع الى نداء الشعوب المطالبة بحقوقها لان الشعب العراقي خسر في صداقته لبريطانيا الشئ الكثير في حقوقه وأمانيه القومية .